

المصطلح نشأته وتطوره

الدكتور أحمد مطلوب

تثار كلما عرضت قضية التعريب مشكلة المصطلحات العلمية وكأن لغات العالم انتهت من هذه المسألة ولم يبق لديها من مزيد. ولا يراد بطرح هذا الموضوع إلا إعاقاة التعريب والحفاظ على ماورثناه من عهود التبعية، وهو يهضم حق اللغة العربية لتسود اللغات الأجنبية في قاعات الدرس والتأليف.

إن المصطلح عرف يتفق عليه جماعة فإذا ماشاع أصبح علامة على مايدل عليه، وهذا ماسارت عليه جميع اللغات، ومنها لغة القرآن الكريم التي استوعبت المستجدات منذ القديم.

واليوم وقد شهدت الأمة العربية نهضة علمية ونمت لغتها بفضل ما بذل اللغويون والعلماء من جهد مثمر بناء خلال القرن العشرين أصبح من اليسير وضع المصطلحات الجديدة ولم يعد ذلك مشكلة ولولذلك ما صدرت مئات المعاجم العلمية والألفاظ الحضارية على امتداد الوطن العربي.

وهذا البحث يتابع وضع المصطلحات العربية منذ القديم، ويقف- بايجاز- على ما قدم علماء الأمة من جهد مثمر بحيث أصبح التأليف والترجمة يسيرين في العصر العباسي الذي شهد نهضة علمية واسعة المدى.

ويشير إلى وسائل نمو اللغة العربية التي هي سبيل العاملين في وضع المصطلحات، وهي وسائل ليس لها نظير في كثير من لغات العالم التي استطاع

أبناؤها أن يضعوا المصطلحات لإيمانهم بلغتهم، واعتزازاً بكيانهم القومي، وشخصيتهم الوطنية.

ولم يكن المحدثون من العرب بعيدين عن تلك الوسائل، فرجعوا إليها ونهلوا منها، واستخلصوا القواعد الواضحة لوضع المصطلحات، وساروا في طريق لاجب على الرغم من المعوقات والعقبات التي وضعت أمامهم ليعرفوا عما عقدوا العزم عليه ويظلوا بعيدين عن روح أمتهم وسالتهم الخالدة.

ويمضي البحث مستنداً إلى الحقائق وروح اللغة العربية، ليعرض صورة لنشأة المصطلح وتطوره، ويضع معالم في الطريق الذي سلكه العرب قديماً وحديثاً، وليكون تمهيداً لبحوث ودراسات جادة لتجاوز المعوقات وتخطي العقبات، ودعوة إلى توحيد المصطلحات في الوطن العربي.

فما المصطلح؟ وكيف نشأ في اللغة العربية؟ وكيف تطور؟ وما منابعه؟ وماقواعده التي اتخذها القدماء والمحدثون لهم سبيلاً؟

المصطلح أو الاصطلاح هو «العرف الخاص» وهو «اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء» و«الاصطلاح ما يتعلق بالاصطلاح ويقابله اللغوي»^(١)

وفي المعجم الوسيط: «اصطلاح القوم على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا.. والاصطلاح: مصدر اصطلاح، وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص»^(٢) ولا يخرج الباحثون والمعنيون بالمصطلحات عن هذا المعنى، قال الأمير

(١) البستان ج ١ ص ١٣٤٩

(٢) المعجم الوسيط (صلح)

مصطفى الشهابي: " هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية" وقال: " والاصطلاح يجعل - اذن - للألفاظ مدلولاتها جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية" ثم قال: " والمصطلحات لا توجد ارتجالاً ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلولها الاصطلاحي" ثم قال: " ومن الواضح أن اتفاق العلماء على المصطلح العلمي شرط لاغنى عنه ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة" (١)

فشروط المصطلح العلمي:

- ١- اتفاق العلماء للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
- ٢- اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللغوية الأولى.
- ٣- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.

٤- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.

وقد اهتم العرب بالمصطلحات العلمية والفنية منذ عهد مبكر، وازدادت أهمية المصطلحات حينما نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبدأ عهد الترجمة واحتاج المؤلفون والمترجمون إلى ألفاظ تدل بدقة على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهماً في تحصيل العلوم، لأنه يحدد قصد المؤلف أو المترجم، وأخذ المهتمون بالعلوم يعنون به كثيراً، لأن «أكثر ما يحتاج به إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإن لكل علم اصطلاحاً إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر

(١) المصطلحات العلمية ص ٣.

للشارع فيه إلى الإهتداء سبيلاً ولا إلى فهمه دليلاً،^(١)

وذلك لاختلاف دلالة اللفظ بين علم وآخر، مما دفع محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (٣٣٨٧هـ) إلى تأليف كتابه "مفاتيح العلوم" ليكون جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، متضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والاصطلاحات التي خلعت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتاباً من الكتب التي صنفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئاً منه، وكان كالأعمى الأعتم عند نظره فيه.^(٢)

وذكر أمثلة مثل: الرحو والفلك والوتد، فلكل لفظة معنى في العلوم التي تذكر فيها، ثم قال: "وأحوج الناس إلى معرفة هذه الاصطلاحات الأديب اللطيف الذي تحقق أن علم اللغة آلة لدرسه الفضيلة لا ينتفع بذاته مالم- يجعل سبباً إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغني عن علمها طبقات الكتاب لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب".^(٣)

وهذا ما قرره ابن خلدون وهو يتحدث عن الأدب قال: "الأدب هو حفظ اشعار العرب وأخبارها والأخذ من كل علم بطرف. يريدون من علم اللسان أو العلوم الشرعية من حيث متونها فقط، وهي القرآن والحديث، إذ لا مدخل لغير ذلك من العلوم في كلام العرب إلا ما ذهب إليه المتأخرون عند كلفهم بصناعة البيع من التورية في إشعارهم وترسلهم بالاصطلاحات العلمية،

(١) كشف اصطلاحات الفنونج ١ ص ١

(٢) مفاتيح العلوم ٢

(٣) مفاتيح العلوم ص ٣

فاحتاج صاحب هذا الفن حينئذ إلى معرفة اصطلاحات العلوم ليكون قائماً على نفسه" (١)

وأول المصطلحات الإسلامية ماجاء في القرآن الكريم، وكان لكثير منها معنى لغوي فنقلت من معناها الأول إلى المعنى الجديد، وكانت الحقيقة الشرعية من أسباب نمو اللغة وفتح باب تطور الدلالة وانتقالاً لألفاظ من معنى إلى آخر يقتضيه الشرع وتتطلبه الحياة الجديدة.

ومن ذلك الأسماء الشرعية كالشهادة والصوم والحج والعمرة والزكاة والأسماء الدينية كالإسلام والإيمان والكفر والنفاق والفسق، فضلاً عن الأسماء الجديدة مثل "القرآن" قال الجاحظ: "وقد سمي كتابه المنزل قرآناً، وهذا الاسم لم يكن حتى كان" (٢)

و "الفرقان" و "التيمم" وهي من الألفاظ التي لم تكن معروفة بهذا المعنى في الجاهلية.

إن قدرة الله - سبحانه - في اشتقاق الألفاظ فوق قدرة البشر، وقد تمثلت تلك القدرة العجيبة في كتابها المنز على نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - وأعطى الكتاب الخالد طاقة عظيمة للغة العربية، وإن كان العرب من قبل قد استحدثوا الألفاظ وحددوا دلالاتها فالنابغة الذبياني - مثلاً - أول من سمي الأرض التي لم تحفر قط ولم تحرت إذا فعل بها ذلك "مظلومة" وقال:

إلا الأوربيّ لأياماً أبينها والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد
قال الجاحظ وهو يتحدث عن ألفاظ القرآن الكريم: "فإذا كانت العرب

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٣

(٢) الحيوان ج ١ ص ٣٤٨

يشتقون كلامهم وأسماء من أسمائهم واللغة عارية في أيديهم ممن خلقهم
ومكنهم وإلهمهم وعلمهم، وكان ذلك صواباً عند جميع الناس، فالذي أعارهم
هذه النعمة أحق بالاشتقاق وأوجب للطاعة، وكما أنه لهأن يبتدئ الأسماء
فكذلك له أنيبتدئها مما أحب" (١)

وقال: " وإذا كان للنايعة أن يبتدئ السماء على الاشتقاق من أصل
اللغة كقوله: " والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد" وحتى اجتمعت العرب على
تصويبه، وعلى اتباع أثره وعلى أنها لغة عربية، فالله الذي له أصل اللغة أحق
بذلك. (٢)

وكان المتكلمون - علماء الكلام - من أوائل الذين اهتموا
بالمصطلحات، قال الجاحظ: " وهم تخيروا تلك اللفاظ لتلك المعاني، وهم
اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن
له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع" (٣)
وأشار إلى وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي لأوزان الشعر القبا لم تكن
العرب تتعارف الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الوزان بتلك الأسماء، وأشار
إلى وضع النحاة وأصحاب الحساب بالأسماء جعلوها علامات للتفاهم، وقال: "
وإنما جازت هذه الألفاظ في صناعة الكلام حين عجزت الأسماء عن اتساع
المعاني" (٤)

(١) الحيوان ج ١ ص ٣٤٨ ، وينظر كتاب الزينة ج ١ ص ١٤١، ١٣٢.

(٢) الحيوان ج ٥ ص ٢٨٠-٢٨١.

(٣) الحيوان ج ١ ص ٣٢٧

(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٠-١٣٩

وتحدث عن التحول الذي طرأ على الألفاظ بظهور الاسلام وقال أن الناس تركوا مما كان مستعملاً في الجاهلية أموراً كثيرة فمن ذلك تسميتهم للخراج "أتاوة" وكقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان "الحمالان" و"المكس" واستحدثوا أسماء لم تكن، وإنما اشتقت لهم من أسماء متقدمة على التشبيه مثل قولهم لمن أدرك الإسلام "مخضرم" وللأرض التي لم تحفر ولم تحرث إذا فعل بها ذلك "مظلومة" ولمن رأى بالإسلام واستسر بالكفر "المنافق"، ولمن لم يحج أما لعجز وإما لإنكار "الضرورة"^(١)

وقال إن لكل صناعة ألفاظاً قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تلتق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكل بينها وبين تلك الصناعة^(٢)
أي: إن لكل علم مصطلحاته التي يعرفها المشتغلون به، ولذلك قال ابن دقيق العيد: "ينبغي فيذ هذا كله أن لا يصطلح الانسان مع نفسه اصطلاحاً لا يعرفه غيره يخرج به عن عادة الناس"^(٣)

فالأساس في المصطلح أ يتفق عليه اثنان أو أكثر وأن يستعمل في علم أو فن بعينه ليكون واضحاً لدلالة مؤدياص المعنى الذي يريد الواضعون ولم ير العرب الأوائل بأساً في أن يضع المؤلف مصطلحه فيشيعأ ويهمل إذ" لامساحة في الاصطلاحات" ومن ذلك ما فعله قدامة بن جعفر حينما وضع بعض مصطلحات النقد والبلاغة، قال: "فإني لما كنت آخذاً في استنباط معنى لم

(١) ينظر الحيوان ج١ ص٣٤٨ وينظر كتاب الزينة ج١ ص١٤٦-١٤٧ والصاحبي ص٧٨

والزهري ج١ ص٢٩٤

(٢) الحيوان ج٣ ص٣٦٨

(٣) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص٢٨٨

يسبق إليه من يضع لمعانيه وفنونه المستنبطة أسماء تدل عليها احتجت أن أضع لما يظهر من ذلك أسماء اخترعتها، وقد فعلت ذلك والأسماء لامنازعة فيها إذا كانت علامات، فإن قنع بما وضعته وإلا فليخترع لها كل من أبي ما وضعته منه ما أحب، فليس ينازع في ذلك" (١)

وقال ابن وهب الكاتب: "وأما الاختراع فهو ما اخترعت له العرب اسماً مما لم تكن تعرفه" وقال: "وكل من استخرج علماً واستنبط شيئاً وأراد أن يضع له اسماً من عنده ويواطىء من يخرجه إليه عليه فله أن يفعل" (٢)
وقال أبو حاتم الرازي: "الأسماء عبارات على المعاني، وليس بين أهل المعرفة منازعة في الأسماء، فإذا استوفى الفهم المعنى، فذلك المقصود الذي ليس بعده نظر" (٣)

وقال حازم القرطاجني: "ولاتشاح في الألفاظ، كما أنه لا حرج على من عدل عما تقتضيه تلك الأسامي فس المسميات إذا أراد الإفصاح عن جهات مشابهاً لما نقلت إليه منه التسمية والتمثيل الصحيح في ذلك" (٤)
فوضع المصطلح مباح للعلماء، وكل من احتاج إلى تسمية شيء ليعرف به ولم يجد الجاحظ وقدامة وابن وهب والرازي والقرطاجني أنواع ذلك الوضع بدقة ووضوح وإن كان كلامهم يومئ إلى بعض الوسائل هي:
١- اختراع أسماء لما لم يكن معروفاً كما فعل المتكلمون والنحويون

(١) نقد الشعر ص ٢٢

(٢) البرهان في وجوه البيان ص ١٥٨٧-١٥٩

(٣) كتاب الزينة ج ١ ص ١٣٤

(٤) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ص ٢٥٢

والعروضيون وأصحاب الحساب.

٢- غطلاق الألفاظ القديمة للدلالة على المعاني الجديدة على سبيل التشبيه والمجاز، كما في الأسماء الشرعية والأسماء الدينية وغيرها مما استجد من آداب وعلوم وفنون.

٣- التعريب وهو نقل الألفاظ الأجنبية إلى عربية بإحدى الوسائل المعروفة عند النحاة واللغويين.

٤- وهذه من الوسائل التي لا يزال العاملون في العلوم يلجأون إليها عند وضع المصطلحات، وإن كانت الوسيلة الثالثة لا يلجأون إليها إلا عند الضرورة القصوى خشية أن تضيع اللغة العربية في غمرة الدخيل.

ولقد لجأ العرب في أول عهدهم بنقل العلوم إلى التعريب ليسدوا حاجة عرضت لهم فقالوا: الارثماطريقي والفيزيقي، وقاطيغورياس، واسقطس، للحساب، والطبيعة، والمقولات، والعنصر. وقالوا: فاطيغورياس، واناوطيقا، وطوييقا، وسوفسطيقا، وربطوريقا، وأبوطيقا، للمقولات، وتحليل القياس، والجدل، والمغالطين، والخطابة والبلاغة والشعر. وعلة ذلك ضعف المترجمين الذين كان أكثرهم لا يتقن العربية ولكن الحالة تغيرت بعد أن ازدهرت حركة الترجمة واتسعت آفاقها وظهر من له معرفة باللغة العربية وبغيرها من اللغات وأصبحت الكتب العربية تحفل بالمصطلحات العربية الأصلية ولا سيما كتب الفقهاء وعلوم اللغة العربية التي نشأت في رحاب الفكر العربي الإسلامي. أما غيرها من العلوم الأجنبية فكان الطابع العربي واضحاً عليها وأن دخل فيها شيء من اللفظ الأجنبي الذي لم ير المعربون بدا من ادخاله في كتبهم بعد أن ضاقت بهم السبل في تلك العهود. ويتضح ذلك بأجلى صورة في كتاب "مفاتيح العلوم"

للخوارزمي - أحد أعيان القرن الرابع للهجرة - إذ فرق بين العلوم العربية والعلوم الأجنبية، فمصطلحات الأولى عربية النجار تدل على علوم عربية تخص الشريعة أو النحو أو البلاغة أو العروض ومصطلحات الثانية خليط من العربية والأجنبية لأنها تخص علوماً عرف العرب معظمها بعد الإسلام فوضعوا لبعضها ألفاظاً، وعربوا ما لم يقدرُوا عليه في أول عهدهم بالترجمة، ثم غيروا كثيراً من المصطلحات وجعلوها عربية.

وقد أشار الخوارزمي نفسه إلى هذين اللونين فقال: "إذا كان أكثر هذه الأوضاع أسامي وألقاباً اخترعت، وألفاظاً، من كلام العجم أعربي" ^(١) وكان النهضة العلمية أثر في تقييد المصطلحات ووضع الكتب الخاصة بها ومعاجم المصطلحات ومن ذلك:

- ١- كتاب الزينة لأبي حاتم بن حمدان الرازي (٣٢٢هـ) وهو في الكلمات الإسلامية.
- ٢- كتاب الحدود لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) وهو في مصطلحات النحو.
- ٣- الرسالة القشيرية لأبي القاسم عبد الكريم بن هوارن (٤٦٥هـ) وهو في مطلحات التصوف.
- ٤- المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز المشهور بالمطرزي (٦١٠هـ) وهو في مصطلحات الفقه.
- ٥- اصطلاحات الصوفية لمحيي الدين بن عربي (٦٣٨هـ).
- ٦- اصطلاحات الصوفية لأبي الغناتم كمال الدين عبد الرزق بن أبي

(١) مفاتيح العلوم ص ٤

الفضائل جمال الدين الكاشاني (٥٧٣٠هـ).

ووضع آخرون معاجم للمصطلحات المختلفة ومن ذلك:

- ١- مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (٣٨٧هـ) ويد هذا الكتاب أقدم موسوعة بالعربية تعرضت للعلوم ومصطلحاتها.
- ٢- التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرحاني المعروف بالسيد الشريف (٨١٦هـ) وهو من أدق الكتب تعريفاً.
- ٣- الكليات لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ) وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.
- ٤- كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي الفاروقي التهانوي (القرن الثاني عشر للهجرة) وهو معجم لمصطلحات العلوم العربية والشرعية والحقيقة.

وهذه الكتب وغيرها تدل على اهتمام العرب والمسلمين بالمصطلح والعناية بتحديدده، وازدادت عنايتهم في العصر الحديث فصدرت مئات من معاجم المصطلحات في الآداب والعلوم والفنون وغيرها من ألوان المعرفة وكان للمجامع اللغوية والمؤسسات العلمية دور كبير في وضع المصطلحات ونشرها وقد ساعدت طاقة اللغة العربية المتفجرة على وضع المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية وكانت وسائل تنميتها خير معين للغويين والعلماء.

عرف العرب منذ عهد مبكر ما في لغتهم التي نزل بها القرآن الكريم من قدرة على النمو والازدهار، ووجد الأدباء والعلماء الأبواب مشرع أمامهم فطوفوا في آفاق واسعة، وصوروا ما في أحاسيسهم وسجلوا آدابهم وعلومهم وفنونهم ووجدوا في طواعية اللغة العربية ما أعانهم على ذلك.

ومن وسائل نمو اللغة العربية ووضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية: الارتجال، والاشتاق، والقياس، والمجاز، والتوليد، والاقتراض، والنحت.

١- الارتجال:

هو وضع كلمات جديدة لم تكن معروفة أو مستعملة من قبل وقد عرّف النحاة المرتجل في الإعلام بأنه :

"ما اراجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل من غيره" (١)

والارتجال وسيلة من وسائل نمو اللغة ووضع المصطلحات، وقد قال ابن جني: "إن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به فقد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها" (٢)

ومن ذلك تسمية النابغة للأرض التي لم تحفر قط ولم تحرث إذا فعل بها ذلك "مظلومة" وتسمية الذين أدركوا الاسلام "مخضرمين" لأن العرب ل يعرفوا قبل ذلك الاسلام، وإن بعضهم سيقضي رداً من الزمن في ظله ليسمى مخضرمًا.

والارتجال قليل في اللغات بعد أن تطورت واستقرت، ولذلك يقول الدكتور ابراهيم أنيس: "ولندرة الكلمات المرتجلة في اللغات الأخرى وضعف أثرها في نمو اللغات، يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال اتفه طرق

(١) شرح المفصل ج ١ ص ٣٢

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٢٥

الوضع اللغوي"^(١)

ومهما تكن قيمة الاحتمال فالأخذ به نافع في وضع المصطلحات الجديدة، وفي اللغة العربية مايعين عليه، فحروفها تخلق ملايين الكلمات لم يستعمل منها إلا القليل ويمكن الإفادة من غير المستعمل أو المهمل على أن يراعي الائتلاف في الحروف، ويترك ما لا يجوز ائتلافه في كلام العرب إذ أن "الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير"^(٢)

وليس في كلام العرب ما تركيب من القاف والكاف والجيم المتجاورة ولم يأت عنهم: قج، ولا كج، ولا جك، ولا فك، ولا كق"^(٣)

ولامن الصاد والسين والزاي إذ ليس في كلامهم " مثل: سص، ولا صس، ولا سز، ولا زس، ولا زص، ولا صن"^(٤)

والذوق العربي ينفر من الكلمات المركبة من حروف متقاربة المخارج، ولذلك لم يستحسن البلاغيون كلمة " الهعجع" في قول أعرابي ستل عن ناقتة فقال: " تركها ترعى الهعجع" ولا كلمة " مستشزرات" التي جاءت في معلقة امرئ القيس:

غدائرها مستشزرات إلى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل
وكان وقوع المهمل من اللغة العربية" في الكثر من أطراح الأبنية التي

(١) من أسرار اللغة ص ٩٣

(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ٦٩

(٣) سر الفصاحة ص ٥٨

(٤) سر الفصاحة ص ٥٩

يصعب النطق بها" (١)

ولذلك يقتضي تجنب اللفظ المستكره، والأخذ بما يقبله الذوق العربي عند وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وبذلك تستوعب لغة العرب المستجدات ولا تضيق بالجديد.

٢- الاشتقاق:

هو أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ليبدل بالثانية على المعنى اصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً. (٢)

والاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة العربية وهو ثلاثة أنواع هي: الاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر والاشتقاق الكبار وقد حصره القدماء في مسائل معينة ولم يطلقوه واللغة العربية في هذا العصر تحتاج إليه في وضع مصطلحات العلوم وفيما جاء فيها من القدم يدفع إلى التوسع فيه فهم اشتقوا من أسماء الأعيان وأسماء المعاني وحروف المباني وأسماء الأصوات واشتقوا من العدد وأسماء الأزمنة والأمكنة والبائل وأعضاء الجسم. واتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً في جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم واتخذ قراراً اطلق الأخذ به منغير تقييد بالضرورة. (٣)

(١) سر الفصاحة ص ٥٧

(٢) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٤٦

(٣) مجموعة القرارات العلمية ص ١٦ وما بعدها وتنظر قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرب في ص ١٩.

وهذا مايسر التوسع في الاشتقاق ووضع مصطلحات جديدة لم تكن معروفة من قبل لأن العربية لغة اشتقاقية، وأبنية المشتقات فيها كثيرة، ولكنها لم تستثمر حتى الآن أما جهلاً أو تزمناً من الذين لا يريدون أن يضيفوا إلى القديم شيئاً جديداً.

٣- القياس:

هو حمل مجهول على معلوم وحمل غير المنقول على مانقل وحمل مالم يسمع على مالم يسمع على ماسمع في حكم من الأحكام وبصلة جامعة بينهما.

قال ابن الأنباري: " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل على الفرع وقيل: هو الحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء جامع" (١)

والقياس من وسائل نمو اللغة العربية وتوسعها واطرادها وقد تشدد النحاة البصريون فيه ولم يجيزوا القياس على الأمثلة القليلة أو النادرة وأجاز النحاة الكوفيون القياس على المثال الواحد المسموع وقد أخذ بعض المحدثين برأي الكوفيين لتكتسب العربية سعة وقدرة على مسانرة الحياة المتجددة بمستحدثاتها العلمية والحضارية (٢)

وكان أبو عثمان المازني واسع الأفق حينما قال: " ماقيس على كلام

(١) مع الدلالة ص ٩٣، وينظر مبحث القياس في كتاب الشاهد وأصول النحو في كتاب

سيبويه ص ٢٢١ وما بعدها.

(٢) ينظر اللغة والنحو ص ٦٤، ٦٢

العرب فهو من كلام العرب" (١)
وقال ابن جني: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه
القياس وإن لم يرد به سماع" (٢)
فالقياس وسيلة مهمة في وضع المصطلحات وإن قيده القدماء وقرار
مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي جاء فيه: "ليس من الخير الموافقة جملة على
قياسية الصيغ والمجمع يقر منها ما تقتضيه الحاجة للوسع وتيسير الاشتقاق" (٣)
وأجاز المجمع في قرار آخر الأخذ بمبدأ القياس في اللغة على نحو ما أراه
سلفاً من قواعد وجواز الاجتهاد فيها متى توافرت شروطه (٤)
ولا يرد بالقياس إثراء اللغة بالألفاظ العامة وإنما الإفادة منه في وضع
المصطلحات العلمية وفي ذلك خدمة للعلم وصون للعربية من التخلف والأخذ
بالمصطلحات الأجنبية.

٤ - المجاز:

هو نقل الكلمة من المعنى القديم إلى معنى جديد مع قرينة تدل على
ذلك النقل (٥)
وقد اختلف القدماء فيه فذهب بعضهم إلى أن اللغة كلها حقيقية،
وذهب الآخرون إلى أنها مجاز، وقال غير هذين الفريقين أنها حقيقية ومجاز.

(١) المنصف ج ١ ص ١٨٠

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٩٦

(٣) مجموعة القرارات العلمية ص ٧

(٤) نفسه ص ٨

(٥) ينظر فنون بلاغية ص ٧٩ وما بعدها.

وقد استعمل العرب اللونين في كلامهم، وكان المجاز باباً واسعاً دخوله للتفنن والإبداع وكان من أكثر وسائل التصوير وأوسعها أفقاً وأبعدها مدى. ولم يقف في أي عهد من عهود العربية وإنما واكب الحياة الأدبية وشهدت الاتجاهات الحديثة ألواناً منه لم يعرفها القدماء.

ويكاد المجاز يكون من وسائل التصوير الفني عند القدماء والمعاصرين ولكنه - فضلاً عن ذلك - وسيلة من وسائل نمو اللغة، ويمكن الاستعانة به في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية على سبيل تغيير الدلالة.

٥- التوليد:

تحدث القدماء عن المولد وقالوا أنه: " ما أحدثه المولدون الذين لا ينجح بألفاظهم" (١)

وفرقتوا بينه وبين المصنوع وقالوا: " إن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح وهذا بخلافه" (٢)

وقال الدكتور حسن ظاظا: " هو لفظ عربي البناء أعطي في اللغة الحديثة معنى مختلفاً عما كانا للعرب يعرفونه مثل: الجريدة والمجلة والسياسة والطيارة" (٣)

ثم قال: إن الدخيل أفضل من المولود أحياناً وذلك خشية أن يلتبس بالمعنى القديم الذي ما يزال متداولاً وضرب لذلك مثلاً بالهلتف وقال: " ومع ذلك فما نزال نفصل على الهاتف كلمة

(١) المزهر ج ١ ص ٣٠٤

(٢) المزهر ج ١ ص ٣٠٤

(٣) كلام العرب ص ٧٩

التلفون الدخيلة، لأن الهاتف بمعناه القديم ما يزال صالحاً للاستعمال" (١)
وليس الأمر كذلك، لأن الكثيرين لا يعرفون أن معنى " الهاتف " عند
القدماء الكائن الخرافي أو العفريت من الجن ولذلك فيها الاحتراز غير وارد،
وربما لا يعرف معناه الأصلي إلا اللغويون المدققون أو المنقرون في كتب اللغة
القديمية، وقد استعملت هذه الكلمة في كثير من الأقطار العربية رسمياً وشعبياً
من غير أن يعتري أحداً مس من الجنون أو خوف من العفريت حينما يمسكون
بآلة الهاتف، وهذا من تغير الدلالة غدت تنتقل الألفاظ لتدل على معان جديدة
كما حدث في العصر الحديث.

إن التوليد مما يلجأ إليه لوضع المصطلحات والكلمات الجديدة التي
تحتاج إليها اللغة - ولاسيما اللغة العلمية - وقد نجحت محاولات المؤلفين
والمترجمين في هذا المجال واستطاعوا أن يعمدوا إلى الألفاظ القديمة ذات
الدلالات المندثرة ويطلقوها على مستحدثات هذا العصر.

وكانت القاعدة الأساسية في ذلك وجود ملابسة بين القديم والجديد،
كما حدث في ألفاظ الجريدة والمجلة والسيارة والطيارة والهاتف وغيرها، وقد
تغير دلالة اللفظة من غير ذلك.

وأولى مجمع اللغة العربية في القاهرة المولود عناية وقال: " هو ما استعمل
في اللغة العربية بعد عصور الاحتجاج من كلمات عربية الأصل جارية على
أقيسة العرب أو مخرجة عليها، أشربت دلالات خاصة بطريق المجاز أو
الاشتقاق أو التوسع أو نحو ذلك" (٢)

(١) كلام العرب ص ٨٧

(٢) مجموعة القرارات العلمية ص ١٣

فالتوليد أحد وسائل نمو اللغة ولا يراد بالمولود اليوم معناه القلم وإنما توليد أسماء ومصطلحات من كلمات عربية تدل على معان أصبحت بعيدة عن هذا العصر، فهو " لفظ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديداً عن طريق الاشتقاق، أو المجاز، أو نقل الدلالة، ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى " (١)

وفي اللغة العربية اليوم كثير من الألفاظ المولدة بطريق تحويل المعنى أو نقل الدلالة مثل الجدول والجريدة والقطار.

أو عن طريق الاشتقاق مثل: الإذاعة والبرقية والدعاية والصاروخ والمختبر.

أو بطريق النحت والتركيب مثل برمائي ولا برمائي.

أو بطريق التوليد المجازي مثل القوة الضاربة، والسوق السوداء، وضرب الرقم القياسي. (٢)

فالمولود المقصود هو ما يتصل بتغير الدلالة وتطورها لامتداد المولدون الذين لا ينتج بالفاظهم. وقد يسرت التوليد طواعية اللغة العربية في نقل الدلالة والاشتقاق والمجاز. والأخذ به في وضع المصطلحات العلمية ضروري، كما أخذ به في الألفاظ الحضارية ولغة السياسة والإعلام والاقتصاد والاجتماع والفنون وغيرها مما استجد في هذا العصر وأصبحت الحاجة إلى ألفاظ جديدة ماسة يقتضيها التقدم العلمي في هذه الأيام.

٦ - الاقتراض:

هو أخذ كلمة أو أسلوب من لغة واستعمالها في لغة أخرى. وقد

(١) المولد في العربية ص ١٨٩

(٢) ينظر السابق ص ١٩٤ وما بعدها

استعمل اللغويون المحدثون هذا المصطلح واستعمل القداماء مصطلحاً آخر وسما المنقول من لغة أخرى "المعرب" وهو عندهم: استعمال العرب للألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها، وقالوا عن تعريب الاسم الأعجمي: "أن تنفوه به العرب على منهاجها" (١)

وقالوا عن التعريب - أيضاً- أنه "نقل اللفظ من العجمة إلى العربية" (٢) ولا يخرج كلام المحدثين عن هذا المعنى، يقول الدكتور حسن ظاظا: "هو لفظ استعارة العرب الخالصي عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى واستعملوه في لسانهم" (٣)

وقد يطلق على المعرب اسم "الدخيل" (٤)

ولكن المحدثين يفرقون أحياناً بينهما ويقولون أن "الدخيل هو لفظ أخذته اللغة من لغة أخرى في مرحلة من حياتها متأخرة عن عصور العرب الخالص الذين يحتج بلسانهم وتأتي الكلمة الدخيلة كما هي أو يتحريف طفيف في النطق" (٥)

فالفرق بينهما من وجهين:

الأول: ان المعرب هو ما أشبه الأبنية العربية في ميزاتها الصرفي، وان

الدخيل ما بقي على وزن غريب في اللغة العربية.

(١) المزهر ج ١ ص ٢٦٨

(٢) شفاء الغليل ص ٢٣

(٣) كلام العرب ص ٧٩

(٤) المزهر ج ١ ص ٢٦٩

(٥) كلام العرب ص ٧٩

الآخر: ان المعرب هو ما استعمله العرب الذين يحتج بكلامهم، وإن الدخيل ماجاء بعد عصر الاحتجاج.

ومال الدكتور حسن ظاظا إلى التحديد الثاني^(١)

وهذا التمييز بينهما صحيح لو أريد البحث التاريخي لهذين النوعين، والقاعدة الأولى أكثر نفعاً، لأنها تساعد على فتح التعريب والأخذ من اللغات الأجنبية بما يناسب أبنية عربية، وهو ما ذهب إليه بعض الباحثين كالدكتور ابراهيم أنيس الذي قال: " وعمد العرب القدماء إلى بعض تلك الألفاظ فحوروها من بنيتها وجعلوها على نسيج الكلمات العربية وسموها المعربة وتركوا البعض الآخر على صورته وسموه الخيل " ^(٢)

وهذا أكثر فائدة في نقل المصطلحات العلمية التي لا يمكن صوغها على الأبنية العربية وبذلك يتسنى التعريب للمحدثين بمعناه القديم ويفسح المجال في إدخال ما لا يعرب عند الضرورة القصوى.

وقد وقف كثير من القدماء والمحدثين في التعريب عندما سمعوه ولم يشتقوا منه مع أن بعضهم أجاز الاشتقاق كابن جني الذي ذهب إلى أن المقاييس الناقلة للأعجمي إلى العربية أن يشتق منه وقال نقلاً عن استاذه علي الارسي: " قال أبو علي: ويؤكد أن العرب قد اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها"^(٣)

لقد لجأ العرب القدماء إلى التعريب حينما اتسعت حياتهم واتصلوا

(١) كلام العرب ص ٧٢

(٢) دلالة الألفاظ ص ١٤٩

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٥٨

بالتقافات الأجنبية وهم اليوم أكثر حاجة من ذي قبل، لما طرأ على الثقافة والعلم من اتساع وتقدم عظيمين ولأهمية التعريب اتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً بجوازه وهو: "يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم ولكن يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعربون ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب" (١)

ان التعريب من وسائل نمو اللغة ورفد العلوم المستحدثة بمصطلحات دقيقة ولكن يجب أن لا يتوسع فيه لئلا يطغى الدخيل على اللغة العربية ولذلك رأى المعتدلون أن يكون التعريب في الإعلام وأسماء الأجناس وبعض المصطلحات التي يصعب وضع مقابل عربي لها (٢)

وهذا رأي سديد فيه صون للعربية وتطور لها، على أن يراعى في التعريب مراعاة القدماء وما يراه اللغويون المحدثون من التوازن والانسجام بين الأصوات اللغوية لئلا يدخل العربية ما لا يقبله ذوقها. وقديماً نفت العربية اجتماع بعض الحروف في الكلمة الواحدة وأهملت كلمات كثيرة تنافرت حروفها، لذلك يجب أن يأخذ العاملون في هذا الحقل بذوق العربية وأن يسعوا جاهدين إلى وضع كلمة واحدة للمصطلح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً فإن تعذر ذلك لجأوا إلى التركيب وهو مستساغ مقبول في اللغة العربية.

٧- النحت:

هو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه

(١) مجموعة القرارات العلمية ص ١٨٧-١٨٩

(٢) ينظر اللغة والنحو ص ٢٣٨

لكي لا يقع التباس ويلجأ إليه أصحاب اللغة للاختصار.
والنحت معروف عند العرب وهو سماعي، وعدّه أحمد بن فارس
قياسياً وذهب إلى أن كثيراً من الكلمات الرباعية والخماسية تألفت منه^(١)
وولى ذلك ذهب ابن مالك ولكن أبا حيان الأندلسي قال: " وهذا
الحكم لا يطرد وإنما يقاس منه ما قالته العرب"^(٢)
ويجيء النحت أما من جملة للدلالة على التحدث بهذه الجملة أو من
علم مؤلف من مضاف ومضاف إليه، أو من أصليين مستقلين من أصول
مستقلة للدلالة على معنى مركب في صورة مامن معاني هذين الأصليين أو هذه
الأصول^(٣)

وما يجب مراعاته عند النحت الحافظة على انسجام الحروف وأوزان
الكلمات العربية لئلا يصبح غريباً لا يستسيغه الذوق وقد أجازته مجمع اللغة
العربية وقراره "يجوز النحت عندما تلجئ إليه الضرورة العلمية" لأنه ظاهرة لغوية
احتاجت إليها اللغة العربية قديماً وحديثاً ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات
ولاموافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته،
ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على أن
يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد. فإن كان المنحوت
اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن
كان فعلاً كان وزن (فَعَلَّل) أو (تَفَعَّل) إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة،

(١) ينظر الصاحي ص ٢٧١ وينظر كتاب الزينة ج ٢ ص ١١ والنحت ص ٣٩

(٢) المزهر ج ١ ص ٤٨٥

(٣) ينظر فقه اللغة ص ١٨٠-١٨١

وذلك جريا على ماورد من الكلمات المنحوتة^(١)

والنحت ليس كثيراً في اللغة العربية وعده معظم القدماء سماعياً ومن ذلك: "البسمة" من باسم الله، "والحمدلة" من الحمد لله، "والسبحلة" من سبحان الله، "والحسيلة" من حسبي الله، "وتميلي" من تيم اللات، "وعبد ري" من عبد الدار، "وعبشمي" من عبد شمس. واشتقوا من المنحوت فقالوا: "تعبشم" أي انتسب إلى عبد شمس، "وتقعبس" أي انتسب إلى عبد القيس.

وهذه القلة لا تبيح التوسع في النحت لأنه غير مستساغ في كثير من الصيغ ولا سيما ما استعمله بعض المحدثين في مؤلفاتهم و مترجماتهم. وكان محمود شكري الألوسي قد قال: إن النحت من الاشتقاق الأكبر، وهو "أن يؤخذ لفظ من لفظ" من غير أن تعتبر جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه ولا الترتيب فيها، بل يكفي بمناسبة الحروف في المخرج، ومثله بمثل: نعق من "النهق" والحوقة من جملة: "لاحول ولا قوة إلا بالله" للدلالة على التلطف بما.^(٢)

فالنحت قد يصلح وسيلة من وسائل وضع المصطلح على أن تكون اللفظة منسجمة مع الذوق العربي وأبنية اللغة المعروفة وذلك عند الضرورة القصوى، ولكن اية ضرورة دعت عبد الله أمين إلى القول في فحم السكر: "فحمس" أو "فسكر" أو "فحكر" وقوله في قلم الحبر: "طقلمح" أو "قحبر"

(١) مجموعة القرارات العلمية ص ٢١-٢٢

(٢) كتاب النحت ص ٣٨ وينظر الاشتقاق ص ٣٩١، إذ جعل عبد الله أمين النحت من

الاشتقاق الكبار

أو "قلح" أو "قلبر" أليس المصطلح الأول أوضح وأقرب إلى ذوق العربية؟ وهو بعد ذلك من المركبات التي تقبلها اللغة وأية فائدة فيما نقله من مجلة مجمع اللغة العربية مثل: " حلحح يحلحح حلحكة " من " حلل الكحول"؟ وليته وقف عند ذلك فقد ذكر " حلكل يحكل حلكله" وكل من له ذوق لغوي يرى أن " حلل الكحول" أكثر دلالة ووضوحاً والغريب أن يقول بعد ذلك: " وهذان المثالان:(حلحح)و (حلكل) مستقيمان جاريان على النحو الذي بسطته"^(١)

ثم أليس من العبث أن نقول في " آزوت+أوكسجين+فضة" : " از اكفض" بدلاً من آزوتات الفضة؟

أو أن نقول في " كبريت+ أوكسجين+حديد" "كباكحد" بدلاً من " كبريتات الحديد"^(٢)

ان ما تعارف عليه العلماء وما استقرت عليه العلوم يجب أن لا يغير وأن استعمال كلمتين أو أكثر خير وأجدى إذا مآدى النحت إلى مثل هذه المصطلحات التي لا يقبلها الذوق اللين ولا الدقة العلمية ولذلك اتخذت لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي قراراً في النحت وهو: " عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللغة من اشتاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة على أن تلجئ إليه ضرورة قصوى وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس".

(١) الاشتقاق ص ٤٣٩

(٢) ينظر الاشتقاق ص ٤٤١

تلك أهم وسائل نمو اللغة العربية^(١)

وهي وسائل تتسع لاستيعاب العلوم ومصطلحاتها ولاسيما القياس والاشتقاق والتوليد وقد استعان بها العلماء منذ القديم وانتفع بها المعاصرون كثيراً فوضعوا المصطلحات التي جاوزت مئات الآلاف وكان للمجامع العربية والمؤسسات العلمية والباحثين جهود متميزة في هذا الحقل وما صدر من المعاجم العلمية يؤكد أن اللغة العربية قادرة كغيرها من اللغات على أن تستوعب المستجدات وأن ترفد العلماء بالمصطلحات إذا خلصت نياتهم واتضحت أهدافهم، وجدّوا في البحث والتنقيب، واستعانوا باللغويين المعنيين باللغة ووسائل نموها وازدهارها.

ولن كيف يوضع المصطلح؟ وما شروطه؟

اهتم العرب منذ القديم بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، وكان الهدف واضحاً أمامهم، إذ اخترعوا أسماء لما لم يكن معروفاً وأطلقوا الألفاظ القديمة على المعاني الجديدة، ونقلوا من اللغات الأجنبية. وكان شرطهم الأساسي في ذلك أن لا يكون المصطلح خارجاً على أبنية اللغة العربية، وأن يقبله الذوق وأن تكون للكلمة الجديدة أدنى صلة أو ملازمة بما تدل عليه من معنى جديد وكان وضع المصطلحات العلمية واللفاظ الحضارية جهداً فردياً وقد شاع معظمها لوضوحها ودقتها وأهمها أما لغرابتها أو وضع ألفاظ جديدة أكثر دقة ووضوحاً من السابقة كما حدث في عهد الترجمة الثاني حينما نضجت الحياة الفكرية والعلمية واتضحت معالمها وظهرت طبقة من العلماء والمترجمين على حظ عظيم من اتقان العلم وإجادة اللغة العربية ومعرفة وسائل نموها.

(١) ينظر دعوة إلى تعريب العلوم ٦٩-٨٩

ووضع المصطلحات العلمية في هذا العصر أيسر من وضعها في القديم لوضوح الرؤية وتهيئة الأسباب وإن كان هناك معوقون يضعون العقبات ويثيرون المشكلات ليوقفوا حركة التعريب وقد استطاع العلماء والمخلصون منذ مطلع القرن العشرين أن ينفقوا على أس أو قواعد عامة لوضع المصطلح بحيث أصبحت بعد مرور أكثر من كائة سنة واضحة جلية ولا تحتاج إلا إلى تنسيق وتوحيد.

وكانت المجامع العربية عظيمة الاهتمام بوضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية منذ تأسيسها وكان المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية في دمشق الآن) أول مجمع يعنى باللغة العربية والحرص على سلامتها وجعلها تتسع للعلوم والفنون والمخترعات الحديثة، وكانت من أوائل أعماله عند تأسيسه اصلاح لغة الدواوين وتعريب الألفاظ وإرجاع الألفاظ التي حولت عن أصلها إلى العربية الفصيحة وتزويد المصالح الحكومية بما تحتاج إليه من مصطلحات فنية وإدارية.^(١)

واهتم مجمع اللغة العربية في القاهرة بوضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية وأصدر عدة معاجم متخصصة، واتخذ كثيراً من القرارات العلمية لتيسيلار وضع المصطلح، منها ما يخص الترجمة والتعريب، وكتابة الأعلام الأجنبية، ومنها ما يخص وضع المعجمات والمصطلحات ومنا ما يتصل بتيسير النحو والصرف والكتابة العربية.

وبذل مجمع اللغة العربية الأردني جهوداً كبيرة في وضع المصطلح وتحديد

(١) ينظر من حاضر اللغة العربية ص ١٠٠ وما بعدها وحركة التعريب في العراق ص ١٤٣ وما بعدها.

قواعده وقد لخصها الدكتور محمود السمرة بما يأتي:

- ١- أن يكون المقابل العربي معبراً تعبيراً دقيقاً عن المصطلح الأجنبي.
- ٢- أن يكون المقابل العربي معبراً عن الوظيفة التي يدل عليها المصطلح الأجنبي إذا كان النقل الدقيق لألفاظه يخرج به في العربية عن وظيفته.
- ٣- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي عربياً تراثياً كلما كان ذلك ممكناً.

٤- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو المصطلح الأجنبي مع تحوير يجعل له جرساً عربياً إذا أعيانا وضع المقابل العربي بطريقة من الطرق السابقة.

٥- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو نفسه إذا كان من الشبوع والذبوع بحيث أصبح علماً. ^(١)

وكان الاهتمام بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية في العراق قبل إنشاء المجمع العلمي العراقي ففي سنة ١٩٢٦م فكرت وزارة المعارف في تأسيس مجمع لغوي وشكلت لجنة لذلك أصدرت تعليمات ووضعت خطة علمية للمصطلحات جاء فيها:

" تعتبر اللجنة المواد الآتية قواعد ودرساتير تتبعها فيما تضعه وتقرره من المصطلحات والكلمات اللغوية:

- ١- ان الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في أسماء المعاني التي هي عرضة لظروء التغير على معانيها ومفيد بمسيس الحاجة في الجوامد.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١٥-١٦ ص ١٠٠ وينظر حركة التعريب في العراق

- ٢- إ، وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إما على طريقة الاشتقاق وأما على طريقة التعريب ولا مانع من الجمع بينهما كما في مسرة و"تلفون" ويرجح النحت عند الحاجة.
- ٣- لا يذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها بخلاف التعريب فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية كما هو شأن في كثير من المعربات الموجودة في اللغة.
- ٤- يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عما حدث وتحدد أن تكون مأنوسة غير نافرة وإلا وجب تركها والذهاب إلى طريقة الاشتقاق والتعريب.
- ٥- يرجع الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة.
- ٦- لا يشترط في المعرب رده إلى وزن من أوزان الكلمات العربية، ولكن يستحسن ذلك إذا أمكن كما يستحسن تغييره بما يجعله قريباً من اللهجة العربية كما في "شهنشاه" المغيرة من "شاهان شاه".
- ٧- اللغة إنما تتقرر باستعمال العامة أكثر من وضع الخاصة لكن هذا فيما عدا المصطلحات العلمية أما في المصطلحات العلمية فالأمر بالعكس.
- ٨- وتتجلى في هذه القواعد نزعة طه الراوي، ومعروف الرصافي، والأب انستاس الكرملي ويبدو أنهم وضعوا الخطوط العامة لها وأقرها أعضاء اللجنة الآخرون وقد أيدها ساطع الحصري الذي كان مديراً عاماً للمعارف

يومذاك وقال: " ولقد قبلنا هذه القواعد من حسث الأساس وأخذنا نسير عليها في اختيار الاصطلاحات التي نضطر إلى استعمالها في هذه المجلة^(١) مع هذا رأينا أن نضيف إليها القواعد والمبادئ الآتية:
وأضف إليها ست مبادئ هي:

١- ان بعض المصطلحات تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال فلا يستعملها عادة إلا طبقة خاصة من الاختصاصيين أما بعض المصطلحات الأخرى فتكون مرشحة للانتشار وذلك لأنها ستستعمل حتماً من قبل جميع أفراد الطبقة المنورة وقد تدخل فل لغة الشعر وألدب وتنتشر بين جميع الناس- فيجب علينا ملاحظة هذه النقطة الجوهرية عندما نحاول الترجيح بين الاشتقاق والتعريب ففي القسم الأول من المصطلحات يمكننا أن نستعمل الكلمات الأجنبية كما أنه يجوز لنا أن نبقئها على هيئتها الأصلية، أما في القسم الثاني فمن الواجب أن نختار الكلمات العربية ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وأما إذا اضطررنا إلى استعمال كلمة أجنبية أن نعربها تعريباً تاماً وذلك بأن نفرغها في قالب عربي يسها به لفظها على الناطقين بالضاد.

٢- إن من المصطلحات ما يكون جامداً من حيث المعنى فلا يحتاج إلى مشتقات في حين أن منها ما يكون متصرفاً من حيث المعنى فيحتاج إلى عدد قليل أو كبير من المشتقات فيجب علينا أن نلاحظ هذه النقطة أيضاً فلانختار مقابل المصطلحات التي هي من الصنف الثاني إلا ما يقبل التصريف فعندما نبحت عن اصطلاح من الاصطلاحات يجب أن نلاحظ مشتقاته المستعملة في اللغات الأجنبية لكيما نضع ما يقابل جميعها صفة

(١) أي مجلة " التربية والتعليم " التي صدرت عام ١٩٢٨ م

واحدة..

٣- إن بعض المصطلحات ذات علائق شديدة بمصطلحات أخرى لدلالاتها على معانٍ متقاربة أو متعاكسة فيجب علينا أن نلاحظ جميع هذه المصطلحات مرة واحدة لكي نحصل على تناسب بينها من جهة ولكي لانخصص كلمة مقابل إحدى المصطلحات في حين أنها قد تكون أليق وألزم للدلالة على غيرها من جهة أخرى.

٤- لم يتيسر للغة من لغات العالم أن تصل إلى درجة الكمال المطلق من وجهة المصطلحات في جميع العلوم، لأن غاية الكمال في اللغة هي أن يخصص لكل معنى كلمة معينة أو تعبير معين أو أن لا يلتبس في الذهن معنيان من كلمة واحدة في حين أنه لا يزال في كل اللغات كثير من الكلمات التي تدل على معانٍ مختلفة حتى على معانٍ متباعدة. فإذا كانت المصطلحات قد وصلت إلى درجة الكمال في بعض العلوم- مثل الطبيعيات والرياضيات - فإنها بعيدة عن هذه الدرجة في العلوم الأخرى مثل النفسيات والاجتماعيات فعندما نحاول وضع اصطلاح مقابل كلمة واحدة لا ينبغي أن توجد كلمة تدل على جميع المعاني المفهومة من الكلمة الأصلية على اختلاف أنواعها بل بعكس ذلك يجب علينا أن نوجد اصطلاحاً خاصاً مقابل كل كلمة من تلك المعاني المختلفة على حدة. إن مقارنة الاصطلاحات التي تستعملها المم المختلفة تدلنا على ما يجب عمله في مثل هذه الأحوال دلالة ثمينة فلذلك يجب علينا أن نلاحظ الاصطلاحات المستعملة في الفرنسية والألمانية والإنكليزية قبل أن نقرر المصطلحات الملائمة للغتنا.

٥- إن الاصطلاحات من الأمور الوضعية والاعتبارية فالكلمات المصطلح عليها في المعاني العلمية لا تدل على تلك المعاني - من حيث اللغة - دلالة تامة إلا في بعض الأحوال الاستثنائية فلذلك ليس من الضروري أن نترجم الكلمة المصطلح عليها ترجمة حرفية بل من الأوفق أن نتحرى الكلمة التي يمكنها أن تدل على المعنى المطلوب على أحسن صورة وأوضحها ولما كان يتعسر علينا- في معظم الأحوال- أن نوجد كلمة عربية تدل على المعنى المطلوب دلالة تامة فيتحتّم علينا في مثل هذه الأحوال أن نبج عن أقرب الكلمات من المعنى المطلوب وأن نخصصها وإن كان معناها اللغوي الأصلي أعم أو أخص من هذا المعنى، هذا ولا حاجة إلى البيان أن الكلمات لا يمكن أن تخصص بمعان جديدة إذا كانت كثيرة الاستعمال في معانيها القديمة، فيجبي أن نختار الكلمات التي لا تستعمل كثيراً أو أن نصوغها بصيغة لم تدرج عليها إلا قليلاً.

٦- إنقصر اللفظ وسهولته من أهم الأوصاف التي يجب أن تتصف بها المصطلحات سيما إذا كانت مما ستداول على الألسن تداولاً كبيراً فإذا نظرنا إلى المصطلحات الإفرنجية رأينا معظمها قصيرة وسهلة التلفظ، كما أننا نرى بعضها آخذة في التطور نحو صيغ أخصر من ذي قبل.... فلا يجوز لنا والحالة هذه أن نعتمد كثيراً على التراكيب الإضافية الطويلة التي تتألف عادة من اسمين وحرف تعريف بل يتحتّم علينا أن نهتم بأمر القصر والسهولة اهتماماً كبيراً وأن نقدم على النحت والاختزال بمقياس واسع. ونحن نعتقد أن التوسع في النحت أصبح من أهم حاجات اللغة العربية ونظن أيضاً أن لاسبيل بدون اغنائها بما تحتاج إليه من الاصطلاحات

العلمية المتنوعة الجديدة. إننا لانقصد من النحت تركيب الكلمات العربية من بعض الجذور الأعجمية كما يقترحه بعض الكتاب بل نقصد النحت الأصولي الذي أدخل في اللغة العربية عدداً غير قليل من الكلمات والتعبيرات المختزلة مثل "شقحب" و"بسملة" و"ملاشاة" و"حبرمة" تلك الكلمات والتعبيرات المختصرة التي تفتقر العلوم الحديثة إلى أمثالها افتقاراً شديداً.^(١)

وكانت هذه أول بادرة عملية في وضع قواعد للمصطلحات، وهذا مادرج عليه اللاحقون إذ انتفعوا بهذه الأسس، فقبلوا بعضها وغيروا بعضها الآخر، وأضافوا مادعت المستجدات إلى وضعه.

ويلاحظ في هذه القواعد أن الاشتقاق أساس وضع المصطلح وأنه قياسي وأن التعريب مهم وأن لم يشترط رده إلى وزن من الأوزان العربية أما النحت فيرجع عند الحاجة إليه ولكن ساطع الحصري دعا إلى التوسع فيه اعتماداً على ما ذكره القدماء والمحدثون كأحمد بن فارس والسيوطي وجرجي زيدان ومحمود شكري الألوسي ومصطفى صادق الرافعي، واستخلص بعض السمات العامة، وذكر أمثلة من ذلك: "مشلوز" و"اللاحياتي" و"الغبمدرسي" "القبجليدي" "القبتياريخ" "القبمنطقي" "والقبفمي" "البرمائي" وغيرها.

إن قواعد اللجنة كانت دليلاً لمن جاء بعدها وقد أخذوا بكثير من أسسها إلا النحت الذي اهتم به ساطع الحصري ولم ترجحه اللجنة والجماع العربية لما فيه من خروج على أبنية اللغة العربية وغموض معظمه.

ولكن لم يقيم الجمع العلمي في ذلك الحين ليطبق قواعد اللجنة في

(١) حركة التعريب في العراق ص ١٢٧، ١٥٥ وتنظر المصادر فيه.

وضع المصطلحات وفي الابدس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤٧م صدر نظام تأسيس المجمع ومن أولى مهماته وضع المصطلحات وشكلت لجان لهذا الغرض وقد أوضح الدكتور جواد علي الخطة العامة لوضعها قوله " وطريقة المجمع في دراسة المصطلحات وإقرارها ووضعها هي أن يدرس المصطلح المعروض عليه في لغة الاختصاص ويتعرف أصله ونشأته، ثم يسمع رأي المتخصصين فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة ثم سيتعرض ماورد في الكتب العربية قديمها وحديثها لغوية كانت أو اختصاصية من كلمات موافقة له مما قد يفني بالمراد فإذا وقف على كلمة صالحة مناسبة له مؤدية للمعنى الاصطلاحي ورأى فيها الرشاقة والسلامة - أعني أنها عربية يألّفها الذوق - عقد رأيه وبت في الأمر.

على أن من عادة المجمع ألا يرى رايًا في مصطلح ولا يبت فيه إلا بعد الوقوف على آراء البلاد العربية الخرى فيه لعل لها اجتهاداً أصوب من اجتهاده وأقوم أو كلمة أصح وأحكم ثم هو حريص كل الحرص على أن ينفرد برأي ولا يقر قراراً قد يخرج عن الاجماع والوحدة وأصفاق العلماء من أبناء هذه الأمة فإنما هو يدرس المصطلحات من الوجهة العلمية واللغوية والفنية لتكون سبباً من أسباب جمع الشمل بتوحيد المصطلحات في جميع البلاد العربية^(١) كان هذا منهج المجمع العلمي العراقي في وضع المصطلح منذ تأسيسه وكان حرصه شديداً على أن تكون مصطلحاته نابعة من اللغة العربية وموحدة مع مايقوم به مجمعا دمشق والقاهرة.

فطريقة المجمع كانت دقيقة في وضع المصطلح ولكنها تعثرت خلال

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي ج ٢ ص ٣١١، ج ٣ ص ٣٦٨

التغيرات التي طرأت عليه وإن ظلت الخطوط العامة أساس لجانه في جميع دوراته إذ أخذت اللجان المختلفة تعمل وتضع المطلحات وتنشرها في مجلة المجمع وأخذت بعض اللجان تضع قواعد تيسير عليها كلجنة المصطلحات الطبية ومن تلك القواعد أو الأسس:

١- اللفظ المستعمل في كتب الأقدمين أولى بأن يستعمل فلا يعدل عنه إلى غيره.

٢- إن ألب مصطلحات الأمراض تنتهي على القياس بلواحق تدل على نوع المرض فوضعت اللجنة فعل(فَعَلَ) مقيساً على جنس المرض، و(فُعَال) للدلالة على المرض الشديد.

٣- بعض الأسماء تنتهي بلواحق يراد بها معنى الشبه وأضاف اللجنة الألف والنون على الاسم لهذا الغرض كاللحماني لشبه اللحم والشحماني لشبه الشحم.

٤- أبقت اللجنة الياء والنون كما في (الكظرين).

٥- اتخذت (فَعُول) قياساً لأسماء الأدوية كالسَعُوط.

٦- استعملت بعض السوايق على وزن (فَعَلَ) كالفرط والهبط والسبق واللحق والبعد والتزير^(١) وروعي في وضع مصطلحات الولادة ومصطلحات علوم المياه بعض القواعد الواضحة وهي:

١- إثارة استعمال اللفظ العربي على اللفظ الأجنبي.

٢- إحياء المصطلح العربي القديم إذا كان مؤدياً للمعنى العلمي الصحيح.

٣- تفضيل اللفظ العربي الأصيل على المولد، والمولد على الحديث إلا إذا

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي ج ١٦ ص ١٥٤-١٥٥

اشتهر الأخير.

٤- استعمال اللفظ العربي الأصيل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه.

٥- تجنب النحت ما أمكن ذلك.

٦- تجنب تعريب المصطلح الأجنبي إلا في الأحوال الآتية:

أ- إذا أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره.

ب- إذا كان مشتقاً من أسماء الأعلام.

ت- في حالة الأسماء العلمية لبعض العناصر والمركبات الكيماوية.

ث- إذا كان من أسماء المقاييس والوحدات الأجنبية.

ج- إذا كان مستعملاً في كتب التراث.

٧- روعيت قواعد معينة في التعريب منها:

أ- البدء بالهمزة إذا دعت إلى ذلك ضرورة تجنب البدء بحرف ساكن مراعاة لطبيعة اللغة العربية.

ب- استعمال حرف الغين الذي يقابل حرف الجيم غير المعطشة.

ت- كتابة الألفاظ المعربة كما ينطق بها في لغتها مع إيثار الصيغة التي نطق بها العرب.

ث- تفضيل الصيغة الأوروبية الأقرب إلى طبيعة العربية.

٨- النطق بأسماء الأعلام الأعجمية وكتابتها كما ينطق بها في موطنها

مأمكن ذلك.

٩- اختيار صيغة (مستفعل) في مقابل المصطلحات الدالة على صفة قبول العقل.

١٠- التوسع في صيغة المصدر الصناعي مقابل المصطلحات الدالة على مايفيد الاتصاف بصفة معينة.

١١- تثبيت صيغتي اللزوم والتعدية في الألفاظ التي تحتملها.

١٢- الإبقاء على المصطلح العربي الشائع وإن كانت علاقته بالمعنى الأصلي مجازية حسب.

١٣- اللجوء إلى استعمال الألفاظ القصيرة من مصادر ثلاثية بسيطو وأسماء وحروف فيما يقابل صدور بعض الكلمات الإفرنجية الدالة على معان معينة مثل "رجع الوفق" و"نزع الماء" و"نصف كروي" و"لاعضوي".

١٤- استعمال أحد الأحرف الآتية للدلالة على احتراف:

أ- صيغة اسم الفاعل مثل "فاحص" "محكم" "مرفق".

ب- صيغة "فَعَّال" مثل "لفاف" و"غزال" و"نساج"

ت- صيغة "مِفْعَال" إذا كانت "فعال" مستعملة

مثل: "ملفاف"

ث- النسبة إلى جمع التكسير مثل: "مقوياتي" و"نضائدي"

١٥- قياسية "مِفْعَل" - بكسر الميم- و"مِفْعَلَة" و"مِفْعَال" وصيغة اسم

الفاعل مذكراً ومؤنثاً و"فعالة" و"فعال" للدلالة على الآلة التي يعالج بها

الشيء مضافاً إلى المسموعات غير القياسية من أسماء الآلات

مثل "مشعل" و"ميزته محكلية" و"نابض" و"كاشطة".

- ووضعت لجنة اللغة العربية في المجمع العلمي العراقي قواعد عامة لوضع المصطلحات وهي:
- ١- مراعاة المماثلة أو المشاركة بين مدلولي اللفظة لغَةً واصطلاحاً ولو لأدنى ملابسة.
 - ٢- الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.
 - ٣- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.
 - ٤- التزام ما استعمل أو ما استقر قديماً من مصطلحات علمية وعربية وهو صالح للاستعمال الجديد.
 - ٥- تجنب المصطلحات الأجنبية.
 - ٦- إثارة اللفظة المألوفة على اللفظة النافرة الوحشية أو الصعبة النطق.
 - ٧- لا يشتق من المصطلح إلا بقرار هيئة علمية مختصة بوضع المصطلحات.
 - ٨- إثارة اللفظة المفردة على المصطلح المركب أو العبارة لتسهيل النسبة والإضافة ونحو ذلك.
 - ٩- تجنب الألفاظ العامية.
 - ١٠- تفضيل مصطلحات التراث العربي على المولدات والمحدثات.
 - ١١- يلجأ إلى ترجمة المصطلح الأجنبي عند ثبوت دلالاته على معناه الاصطلاحي.
 - ١٢- تجنب تعريب المصطلحات الأجنبية إلا إذا تعذر العثور على لفظ عربي موافق.
 - ١٣- ترى اللجنة أن يراعى عند استعمال الألفاظ الأعجمية ما يأتي:

أ- يرجح أسهل نطق في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها باللغات الأجنبية

ب- إحداث بعض التغيير في نطق المصطلح المعرب ورسمه ليتسق مع النطق العربي.

١٤- تجنب استعمال السوابق واللواحق الأجنبية لأن اللغة العربية لغة اشتقاقية وليست الصاقية ووجوب اعتماد الأساليب العربية في وضع المصطلحات.

١٥- يستعمل كل لفظ من الألفاظ المترادفة في معناه الخاص في المصطلحات العلمية لأن الترادف كثيراً ما يكون أوصافاً للأشياء لا يراد بها المطابقة التامة في المعنى إذ يلحظ أن لكل لفظ معنى خاصاً به يختلف عن سواه ولوشينا قليلاً فيمكن أخذه واستعماله ولو بطريقة المجاز وكذلك تمكن الاستفادة من المترادفات التي لاتلحظ فيها الوصفية يخص بها كل منها بمصطلح علمي خاص.

ووضعت لجنة اللغة العربية نفسها قرار النحت وهو "عدم جواز النحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربي قديم واستنفاد وسائل اللغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة على أن تلجئ إليه ضرورة قصوى وأن يراعى في اللفظ المنحوت الذوق العربي وعدم اللبس"

وهذه القواعد واضحة كل الوضوح وقد سارت عليها لجان وضع المصطلحات العلمية واللفاظ الحضارية وانتجت آلاف المصطلحات في العلوم المختلفة طبعت في عدة أجزاء في السنوات الأخيرة.

ولا تختلف هذه الأسس عما سارت عليه الجامعات العربية وبذلك أصبح

الطريق لاحقاً أمام العاملين في حقل المصطلحات ولاسيما الحريصين على سلامة اللغة العربية والدقة العلمية. أما المعوقون فيثرون كل حين اشكاليات ويضعون عقبات ليؤخروا حركة التعريب في الوطن العربي ولكن اخلاص معظم علماء الأمة أثمر وسارت عملية وضع المصطلحات في طريقها وأصدرت الجماع العربية والمؤسسات العلمية ومكتب تنسيق التعريب مئات المعاجم منذ مطلع القرن العشرين وبذلك أثبتت اللغة العربية قدرتها على استيعاب الآداب والعلوم والفنون ومااستجد في النهضة الحديثة ولم تكن لغة أدب فحسب وإنما كانت لغة علم وفكر منذ فجر الإسلام.

لقد اتضح أن العرب اهتموا بوضع المصطلح منذ عهد مبكروقد استعانوا بوسائل تنمية اللغة المختلفة ولكنهم لم يضعوا قواعد عامة يسير عليها العاملون في هذا الحقل وإنما كانت إشاراتهم عابرة ولم يكن هناك مجمع أو مؤسسة تنسق وتوحد الجهود وإنما كان الخلف ينتفع بما قدم السلف ويضيف إذا أسعفته ثقافته ولغته الشيء الجديد.

ولايعني هذا أن العمل كان فوضى فالنظر فيماترك القدماء منمصطلحات علمية وألفاظ حضارية جديدة يدل على أنهم كانوا على وعي عظيم وإدراك كبير ومعرفة واسعة بما كانوا يفعلون. ففي كتاب " مفاتيح العلوم " تتضح الأسس التي سار عليها مؤلفه الخوارزمي وإن لم يشر إليها، لأنه ليس في مجال التنظير أو التعقيد وإنما في مجال التطبيق والكلام على مصطلحات العلوم المختلفة.

ومن قواعده العامة:

١ - ذكر المصطلحات المشهورة وإهمال ماترك استعماله.

- ٢- نقل اللفظة من صيغة إلى أخرى للدلالة على معنى محدد.
- ٣- العناية بالاشتقاق.
- ٤- رفض الاشتقاق من الأعجمي.
- ٥- تغيير الحروف الأعجمية ووضع الحروف العربية كجعل التاء طاء.
- ٦- ذكر المصطلحات الأجنبية بعد العربية أو المعربة^(١)

وهذا مياخذ به معظم العاملين في المصطلحات اليوم ولكنهم توسعوا في القواعد وكانت الأسس التي وضعتها المجامع العربية وافية والعمل بها يفضي إلى سبيل لاجب ولعل اتحاد المجامع العربية ينسق تلك الأسس ويضع صيغة واحدة تنطلق منها جميع المجامع في وضع المصطلحات وتخرج أعمالاً موحدة لأنه لا يصلح أن يفرد كل مجمع أو كل قطر ويمضي في الطريق وحده ولا سيما في هذا الزمن الذي تسعى فيه الأمة العربية إلى وحدتها المنشودة التي عمل من أجلها الجدود والآباء وأنه لمن المحزن أن يبقى " اختلاف المصطلحات العلمية في البلاد العربية من أواء لغتنا الضادية"^(٢)

كما قال المير مصطفى الشهابي في عام ١٩٥٥م ودعا إلى توحيد المصطلحات العلمية.

وقد تحقق الشيء الكثير بعد تلك الدعوة ولكن الخطوة الحاسمة لم تتم حتى الآن والأمر منوط باتحاد المجامع العربية ولعله ينهض بهذه المهمة ويكون قراره فصل الخطاب على أن تلتزم بذلك الجامعات والمؤسسات. وقد يكون لإصدار تشريعات ملزمة كبير الأثر في تحقيق ذلك كما فعل

(١) تنظر التفاصيل في بحوث لغوية ص ١٩١-١٩٩

(٢) المصطلحات العلمية ص ٦

العراق حينما أصدر سنة ١٩٧٧م قانون "الحفاظ على سلامة اللغة العربية" وناط بالمجمع العلمي وضع المصطلحات، جاء في المادة التاسعة منه: "يكون المجمع العلمي العراقي المرجع الوحيد في وضع المصطلحات العلمية والفنية وعلى الأجهزة المعنية الرجوع إليه بشأنها" والتزمت بذلك الأجهزة ليس في وضع المصطلحات فحسب وإنما في كل ما يتصل بسلامة العربية.

وهذه الخطوة مهمة ولا بد من تعقبها خطوات تفضي إلى مافيه خير الأمة العربية ولغتها التي نزل بها القرآن الكريم.

وصفوة القول:

عن الجهود التي بذلت قد أثمرت وإن ما يصدر من مصطلحات علمية وألفاظ حضارية يبشر بالخير، ويشير إلى أن الطريق أصبح لاحقاً وإن تعريب العلوم كلها آتٍ لا ريب فيه في ظل النهضة القومية وتطلع الأمة العربية نحو وحدتها وغدها المشرق البسام.

* * *

المصادر:

- ١- أنبية الصرف في كتاب سيبويه - الدكتورة خديجة الحديشي، بغداد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ٢- الاشتقاق - عبد الله أمين، القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- ٣- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث الصحاح - ابن دقيق العيد، تحقيق الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري، بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٤- بحوث لغوية - الدكتور أحمد مطلوب، عمان ١٩٨٧م.
- ٥- البرهان في وجوه البيان - ابن وهب الكاتب، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديشي، بغداد ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٦- البستان - عبد الله البستاني، بيروت ١٩٩٢٧.

- ٧- البيان والتبيين- أبو عثمان بن بحر الجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- ٨- حركة التعريب في العراق - الدكتور أحمد مطلوب - الكويت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩- الحيوان - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.
- ١٠- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- ١١- دعوة إلى تعريب العلوم في الجامعات- الدكتور أحمد مطلوب - بيروت ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ١٢- دلالة الألفاظ - الدكتور ابراهيم أنيس ، القاهرة- الطبعة الثانية ١٩٦٣م.
- ١٣- سر الفصاحة - ابن سنان الخفاجي، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، القاهرة ١٣٧٢هـ ١٩٥٣م.
- ١٤- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه - الدكتورة خديجة الحديشي الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٥- شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، القاهرة.
- ١٦- شفاء الغليل فيما في كلام لعرب من الدخيل شهاب الدين أحمد الخفاجي تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ١٧- الصاحبي في فقه وسنن العرب في كلامها - أحمد بن فارس، تحقيق الدكتور مصطفى الشومري بيروت ١٣٨٣هـ ١٩٦٤م.
- ١٨- فقه اللغة - الدكتور علي عبد الواحد وافي القاهرة - الطبقة الخامسة ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ١٩- فنون بلاغية - الدكتور أحمد مطلوب - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢٠- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية- أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي تحقيق الدكتور حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة - الطبعة الثانية ج ١ سنة ١٩٥٧م.

- ٢١ - كتاب النحت - محمود شكري الألويسي - تحقيق محمد بحجة الأثري بغداد - ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.
- ٢٢ - كشاف اصطلاحات الفنون - محمد علي الفاروقي التهاوني تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ٢٣ - كلام العرب - من قضايا اللغة العربية - الدكتور حسن ظاها الاسكندرية ١٩٧١ م.
- ٢٤ - اللغة العربية والنحو بين القلم والحديث - عباس حسن، القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧١ م.
- ٢٥ - مع الأدلة - أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٢٦ - مجلة المجمع العلمي العراقي.
- ٢٧ - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.
- ٢٨ - مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤ م) ، مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٩ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها - عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.
- ٣٠ - المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القلم والحديث - الأمير مصطفى الشهابي (دمشق - نسخة مصورة عن الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م)
- ٣١ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ٣٢ - مفاتيح العلوم - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي. القاهرة ١٣٤٢ هـ
- ٣٣ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون. دار الكشاف - بيروت.
- ٣٤ - من أسرار اللغة - الدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٦٦ م.
- ٣٥ - من حاضر اللغة العربية - سعيد الأفغاني، بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧١ م.
- ٣٦ - المنصف - شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٣٣٧٣ هـ

١٩٥٤م.

٣٧- منهاج البلغاء وسراج الدباء - حازم القرطاجني تحقيق الدكتور محمد الحبيب بن

الخوجة تونس ١٩٦٦م.

٣٨- المولد في العربية - الدكتور حلمي خليل بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م.

٣٩- نقد الشعر - قدامة ابن جعفر تحقيق كمال مصطفى القاهرة ١٩٦٣م.